فيما حكومة طالبان تنتقد قرار باكستان وتعتبره قاس وهمجي..

أزمة اللاجئين تعمّق الخلاف بين إسلام آباد وكابول

الوفاق/ وكالات

أكدت وزارة الخارجية الباكستانية، أن قرارها الأخير بشأن ترحيل المقيمين غير الشرعيين لم يكن يستهدف اللاجئين الأفغان، بل كان ضد جميع الأجانب الذين ليس لديهم وثائق تأشيرة صالحة.

وقالت المتحدثة باسم الوزارة ممتاز زهرة بلوش في مؤتمر صحفي، مساء الخميس: "إن السياسة الوطنية تجاه اللاجئين الأفغان في البلاد باقية دون تغيير وأن إعادتهم الآمنة إلى وطنهم هي قضية منفصلة، وفقا لما أوردته وكالة الأنباء الباكستانية الرسمية. وأوضحت التحدثة أن العملية الجارية تستهدف الأفراد الذين تجاوزوا مدة تأشيراتهم أو لم يكن لديهم وثائق صالحة للبقاء، وأن العملية لا علاقة لها باللاجئين

باكستان: قرار ترحيل المقيمين غير الشرعيين لا يستهدف الأفغان

الأفغان الذين تستضيفهم باكستان لعدة عقود على الرغم من القيود الاقتصادية. وأكدت زهرة بلوش أن التجارة الثنائية بين باكستان وأفغانستان مستمرة، لكنها شددت على أن باكستان لن تقبل إساءة استخدام مرافق تجارة الترانزيت، موضحة أن باكستان عبرت بوضوح عن مخاوفها بشأن التهديدات الصادرة من أفغانستان وقالت: "نحن نؤمن بالدبلوماسية وسنواصل العمل مع السلطات الأفغانية لضمان عدم استخدام الأراضي الأفغانية لإثارة الإرهاب".

إجلاء اللاجئين الأفغان

من جانبها انتقدت أفغانستان، الخميس، على قرار باكستان ترحيل المهاجرين الأفغان من أراضيها ضمن مهلة أقصاها ١ نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. ووصف القائم بأعمال وزير الدفاع في حركة طالبان مولوي محمد يعقوب مجاهد، القرار بأنه "قاس وهمجي". ونقلت وكالة أنباء "بختار" الحكومية عن مجاهد قوله خلال فعالية في العاصمة كابول، إن "المدافعين عن اللاجئين والمنظمات الدولية المعنية بهم يقفون بثبات من أجل حقوق اللاجئين".

وحث مجاهد اللاجئين الأفغان الأثرياء الذين يعيشون في باكستان، على نقل ثرواتهم إلى أفغانستان والمساعدة في تطوير بلادهم. وفي وقت سابق الخميس، نفت السلطات الباكستانية الاتهامات الموجهة لها بتنفيذ حملة قمع واعتقالات موجّهة ضد جميع الأفغان على أراضيها.

وقال طارق ماستوي، ضابط شرطة في كراتشي، للأناضول، إنه "يتم احتجاز المهاجرين غير الشرعيين فقط، ولا يتم استهداف أولئك الذين يحملون وثائق قانونية".

ذبيح الله مجاهد: اللاجئون الأفغان لا يشاركون في المشاكل الأمنية في باكستان

وهو ما أكده، الخميس، المتحدث باسم الخارجية الباكستانية، ممتاز زهرة بلوش، بالقول إن بلاده ستواصل استضافة المهاجرين الأفغان الشرعيين. وقال بلوش في مؤتمر صحفي في إسلام آباد، إن "خطة الإجلاء موجهة فقط للأشخاص غير المسجلين، ولا داعي للقلق بشأن اللاجئين الأفغان الذين يتمتعون بوضع قانوني".

حملات إحتجاز بالجملة

وقالت شرطة إسلام آباد في بيان، الخميس، إن أكثر من ١١٠٠ شخص "تم تفقد أوضاعهم خلال عمليات ضد الرعايا الأجانب غير النظاميين". وأضافت: "تبيّن أن ٥٠٣ أشخاص ليس لديهم أي وثائق من أي نوع، وهم محتجزون احتياطيا ويواجهون اتهامات، في حين تم إطلاق سراح ٦٢٣ بعد تقديم وثائق هوية معتمدة". والأربعاء، قال وزير الإعلام في بلوشستان، جان أتشاكزاي، إنه بعد الموعد النهائي المحدد، ستصادر الحكومة ممتلكات الأجانب غير النظاميين.

وردًا على الخطوة الباكستانية، قال المتحدث باسم حكومة طالبان، ذبيح الله مجاهد، الأربعاء، على منصة "إكس"، إن "سلوك باكستان ضد اللاجئين الأفغان غير مقبول، ويجب إعادة النظر فيها". وشدد على أن "اللاجئين الأفغان لا يشاركون في المشاكل الأمنية في باكستان، وطالما أنهم يغادرونها طواعية، فيجب التسامح معهم".

دعوات أمنية

بالتزامن مع القرار الباكستاني الصارم بشأن اللاجئين الأفغان، دعت باكستان إلى بذل جهود مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، والتي لا تزال معيقة لسيادة القانون والتنمية الاقتصادية وتحقيق جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة. جاء ذلك، على لسان نائب المندوب الباكستاني الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عامر خان خلال مشاركته في اجتماع اللجنة الثالثة للجمعية العامة التي تتعامل مع القضايا الاجتماعية والإنسانية والثقافية.

حيث تمت أمس الاول إعادة فتح ممر حدود رئيسي بين باكستان وأفغانستان، عقب إغلاقه لفترة وجيزة بسبب حادث إطلاق نار. وقال الجيش الباكستاني إنه تم إغلاق ممر شامان الحدودي مساء أمس الأول بعد مقتل مدنيين باكستانيين اثنين، من بينهما طفل.

وطلب وزير الداخلية الباكستاني سارفراز بوجتي من السلطات الأفغانية التحقيق في الحادث، وتسليم مرتكبيه للعدالة. وقال الجيش الباكستاني إنه «تم إغلاق ممر شامان الحدودي مساء الأربعاء (المنصرم) بعد مقتل مدنيين باكستانيين اثنين، من بينهما طفل، على يد قوات حرس الحدود الأفغانية». وقد طلب وزير الداخلية الباكستاني سارفراز بوجتي من السلطات الأفغانية التحقيق في الحادث، وتسليم مرتكبه لبلاده.

أخبار قصيرة

فنزويلا تصدر مذكرة توقيف بحق زعيم المعارضة

صرح النائب العام في فنزويلا طارق وليام صعب أمس الخميس، بأن سلطات البلاد أصدرت مذكرة توقيف بحق زعيم المعارضة خوان غوايدو المقيم حاليا في الولايات المتحدة، "حتى يدفع ثمن جرائمه". وقال صعب في حديث لقناة التلفزيون الحكومية Venezolana de Television على الهواء مباشرة: "استخدم خوان غوايدو موارد شركة PDVSA (وهي شركة النفط والغاز المملوكة للدولة في فنزويلا) للتمويل ودفع نفقاته وأجبر PDVSA على قبول شروط إعادة التمويل"، مشيرا إلى أن ذلك أدى إلى خسارة ١٩ مليار دولار وما يشبه إلى الخسارة شبه الكاملة لشركة Citgo (فرع شركة PDVSA في الولايات المتحدة)".

إيطاليا تحتجز سفينة إنقاذ خيرية

ذكرت المنظمة غير الحكومية "برو آكتيفا أوبن آرمز"، أن إيطاليا احتجزت سفينة الإنقاذ الخيرية الإسبانية "أوبن آرمز" لانتهاكها القواعد التي تحظر عمليات الإنقاذ المتعددة في البحر. وقالت منظمة "برو أكتيفا أوبن آرمز" إنه تم منع سفينتها من مغادرة ميناء كاريرا في توسكانا لمدة ٢٠ يوما، وفرض غرامة تتراوح بين ٣٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ يورو (٣٢٠٠ إلى ١٠٥٠٠ دولار). ووصفت هذه العقوبات بأنها انتهاك لقانون البحار الذي يطالب السفن بإنقاذ المنكوبين وسط المياه، وقالت إنها عوقبت لأنها أنقذت ١٧٦ شخصا في ثلاث عمليات، كان منهم أشخاص في "غاية الضعف".

العنصرية بلغت أوجها في أوروبا

قال رئيس اتحاد أمناء المظالم في منظمة التعاون الإسلامي رئيس ديوان المظالم في تركيا شرف مالقوج، إن العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة الإسلام في أوروبا بلغت أوجها في السنوات الأخيرة. وأضاف مالقوج في كلمة خلال انطلاق الاجتماع التاسع لمجلس إدارة اتحاد أمناء المظالم في منظمة التعاون الإسلامي باسطنبول أمس الاول، "في السنوات القليلة الماضية على وجه الخصوص، بلغت العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة الإسلام أوجها في أوروبا". ولفت إلى الاعتداءات التي تستهدف القرآن الكريم في عدد من الدول الأوروبية، حيث أوضح مالقوج أن بعض حكام تلك البلدان يشجعون على حرق المصحف الشريف.

فيما تتبادلان الاتهامات بإطلاق النار عند الحدود..

توتر متصاعد بين أرمينيا وجمهورية أذربيجان

تبادلت أرمينيا وجمهورية أذربيجان، أمس الاول، الاتهامات بإطلاق النار قرب الحدود، من دون الإشارة إلى سقوط جرحى، على وقع توتر شديد بعد هجوم باكو على إقليم ناغورنوكاراباخ. وأكدت وزارة الدفاع الأرمينية أن جنوداً أذربيجانيين "أطلقوا النار" على آلية تنقل إمدادات قرابة الساعة ١٣:٥٠ قرب مدينة نوراباك الأرمينية المجاورة للحدود. وفي الجانب الأذربيجاني، أشارت وزارة الدفاع إلى نيران أرمينية استهدفت قواتها في منطقة مجاورة.

سياسياً، أكد مستشار للرئيس الأذربيجاني يوم أمس، أن باكو مستعدّة لإجراء محادثات مع أرمينيا بوساطة الاتحاد الأوروبي حتى لو لم تحضر أذربيجان قمة المجموعة السياسية الأوروبية في إسبانيا، حيث من المقرر أن يُثار النزاع في منطقة ناغورنوكاراباخ. وقال المستشار الرئاسي حكمت حاجييف على منصة "إكس"، إن "أذربيجان مستعدة للمشاركة قريباً في بروكسل في اجتماعات ثلاثية بين الاتحاد الأوروبي وأذربيجان وأرمينيا" وندّد بـ"سياسة العسكرة" التي تمارسها فرنسا في جنوب القوقاز والتي دفعت بلده، وفق قوله، إلى رفض المشاركة في قمة غرناطة، بالإضافة إلى تعامل الاتحاد الأوروبي مع المنطقة وغياب تركيا عن القمة، لكن ذلك لا يعني أن باكو "ترفض المحادثات مع أرمينيا"، وفق قوله. وكانت وزيرة الخارجية الفرنسية كاترين كولونا أعلنت، مساء الثلاثاء، أن باريس "وافقت" على تسليم معدات عسكرية لأرمينيا التي ترغب في حماية نفسها من جارتها. وتواجهت الدولتان الواقعتان في منطقة القوقاز في جولات معارك متكررة أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي قبل ما يزيد عن ثلاثة عقود. وبعد أسبوعين على هجوم خاطف شنته قوات جمهورية أذربيجان على ناغورنو قره باغ دافعة سكان الإقليم الأرمن إلى الفرار، كان المسؤولون الأوروبيون يأملون في استضافة اجتماع بين عليف ورئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان في غرناطة، الخميس، قبل أن يعلن عليف رفضه المشاركة إثر ورود إشارات دعم أوروبية لريفان.

روسيا تعلن تأهّبها لاستخدام الأسلحة النووية في حالتين

أكد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أنه في العقيدة العسكرية الروسية يوجد سببان لاحتمال استخدام الأسلحة النووية، وهي الهجوم على روسيا والتهديد الوجودي لها.

وقال بوتين في كلمة أمام منتدى "فالداي" الدولي في مدينة سوتشي الروسية، يوم أمس: "اسمحوا لي أن أذكركم أنه في العقيدة العسكرية الروسية هناك سببان لاحتمال استخدام روسيا للأسلحة النووية. الأول هو استخدامها ضدنا، أي ردا على ذلك، فيما يسمى بالضربة المضادة". وأضاف أن "السبب الثاني لاستخدام هذه الأسلحة هو التهديد الوجودي للدولة الروسية، حتى لو تم استخدام الأسلحة التقليدية ضد روسيا، ولكن وجود روسيا كدولة معرض للخطر".

ورسم بوتين صورة للرد قائلا: بعد أن تكتشف أنظمة المراقبة الروسية الصواريخ المتجهة نحو روسيا، سيتم إطلاق الأسلحة الروسية ذات الرؤوس الحربية النووية على الفور.. ستظهر المئات من صواريخنا في الجو، بحيث لن تترك لدى أي عدو فرصة للبقاء على قيد الحياة، وفي مختلف الاتجاهات.

بوتين لا يرى ضرورة لخفض العتبة النووية

خفض العتبة النووية

وشدد الرئيس الروسي أنه لا يرى ضرورة لخفض العتبة النووية في العقيدة الروسية، مشيرا إلى أنه لا يوجد اليوم مثل هذا الوضع الذي يهدد وجود الدولة الروسية. وتابع: "لا أعتقد أن أي شخص بكامل قواه العقلية وذاكرته السليمة يخطر على باله استخدام الأسلحة النووية ضد روسيا". وصرح مدير جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي سيرغي ناريشكين، أن الدرع الصاروخي النووي الوطني، يجعل اليوم أحلام عدد من الساسة الغربيين في إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا، غير واقعية.

روسيا تنظر في سحب المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

من جانبه، قال رئيس مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودين، إن رئاسة المجلس ستبحث حتما في اجتماعها المقبل مسألة إلغاء التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وشدد فولودين، على أن ذلك يتماشى تماما مع المصالح الوطنية لروسيا الاتحادية، وهو يعتبر بمثابة رد فعل متطابق لتصرف الولايات المتحدة التي لم تصدق بعد على المعاهدة. وأشار فولودين إلى أن الرئيس فلاديمير بوتين، خلال كلمته في اجتماع نادي فالداي للنقاش، طرح "موضوعا مهما يتعلق بأمن روسيا ومواطنيها. الحديث يدور عن سحب التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد تغير الوضع في العالم. لقد شنت واشنطن وبروكسل حربا ضد بلدنا. وتتطلب تحديات اليوم طرح حلول جديدة".

ونوه فولودين، بأهمية الاختبار الناجح لصاروخ "بوريفيستنيك" المجنح فائق المدى المزود بنظام الدفع النووي وكذلك إنجاز العمل في إعداد صاروخ "سارمات" الثقيل جدا، بالنسبة لضمان أمن روسيا الاتحادية. في ٢٤ سبتمبر عام ١٩٩٦، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتمنع الوثيقة، إجراء تفجيرات تجريبية للشحنات النووية، وكذلك التفجيرات النووية للأغراض السلمية. وينطبق الحظر على كافة المجالات (في الجو، في الفضاء، تحت الماء وتحت الأرض) وهو مطلق وشامل الطابع.